محليات

اتهامات لطبيبة الأعصاب في المشفى الوطني.. وصحة السويداء تحقق بالحادثة

السويداء- عبير صيموعة

أدى الخلاف بين أحد المرضى وطبيبة الأعصاب في المشفى الوطني في السويداء الدكتورة (غانية) وعدم قدرتها على الحصول على دور قريب للتخطيط إلى اتهام الطبيبة المذكورة باحتكارها لجهاز تخطيط الأعصاب واتهامها بعدم إعطاء المريض موعداً للتصوير إلا بعد زيارة عيادتها الخاصة ودفع مبلغ ٢٠٠٠ ل.س.

وفي سعي «الوطن» لمعرفة حقيقة ما تقدم ضمن الشكوى تبين أنه يجري التحقق منها في الرقابة الداخلية في مديرية الصحة في السويداء وتم اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها إعادة تنظيم دور المرضى في التخطيط وتكليف إحدى جهات إدارة المشفى بإعطاء المواعيد وتقديم الموعد بحسب أيام وساعات التخطيط، إضافة إلى محاولة إخضاع أحد الفنيين أو الأطباء في قسم الأعصاب إلى دورة تدريب مركزية على جهاز التخطيط لمحاولة التخفيف عن الطبيبة في عمليات التخطيط التي باتت تشكل ضغطاً كبيراً بعد أن تجاوز أعداد المرضى شهرياً الـ٩٠ مريضاً بواقع يومين في الأسبوع إضافة إلى محاولة زيادة أيام التخطيط في الأسبوع لتقريب أدوار تخطيط المرضى.

ويؤكد أحد الأطباء في المشفى الوطني أن الجهود المبذولة كبيرة لطبيبة تغطي مرضى قسم الأعصاب في المشفى الوطني وتعمل على تقديم جلسات التخطيط لكل المرضى ممن يجري تحويلهم من داخل المشفى أو عن طريق عيادات الأطباء الخاصين علماً أنه يعتبر عملاً إضافياً من دون أجر لأن عملها الرئيسي في قسم الأعصاب الذي لا يحتوي إلا على اثنين من الأطباء أحدهما الطبيبة غانية التي خضعت لدورة تدريبية على جهاز التخطيط بينما طبيب الأعصاب الثالث جرى فرزه إلى دائرة الموارد مؤكداً أن الضغط الكبير في العمل مع قلة الكادر الطبي في قسم الأعصاب أدى إلى تكليف الطبيبين ١٥ مناوبة شهرياً لكل منهم؟

بدورها أكدت الدكتورة (غانية) أن تفعيل الجهاز في المشفى الوطني أدى إلى تخفيف الأعباء الكبيرة عن المرضى جراء عدم اضطرارهم السفر إلى دمشق مشيرة إلى أن الحالات الإسعافية يتم تقديمها على غيرها في عملية التخطيط موضحة أن هذه الشكوى حالة فردية لم تصادفها منذ بداية تفعيل جهاز التخطيط منذ نهاية عام ٢٠١٦ علماً أنها لم ترفض إقامة التخطيط للمريضة بينما جرى تأجيلها لأنه وبحسب موعدها في التخطيط كان هناك تشويش على الجهاز بسبب ضعف في التيار الكهربائي وتأجيل جلسة التخطيط لم تتعد الأيام المعدودة.

شروط جديدة لعمل الطيران الخاص

حمود لـ«الوطن»: أتوقع إيرادات كبيرة لخزينة الدولة وتنافس بين الشركات

رأسمال ٥٠٠ مليون دون ثمن الطائرات

محمود الصالح

أصدر وزير النقل علي حمود قراراً يحدد شروط الترخيص لعمل شركات الطيران المدني.

وحدد القرار ٤٤٦ (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) بأن رأسمال الشركة لايقل عن ٥٠٠ مليون ليرة دون ثمن الطائرات، ويجب أن تكون الطائرة التي ينوي المستثمر تشغيلها مملوكة أو مستأجرة بقصد الشراء ومسجلة في السجل الوطني للطيران وحائزة شهادة صلاحية طيران سارية المفعول ومعتمدة من مؤسسة الطيران المدني في سورية، ولا يجوز خروجها من الخدمة إلا بموافقة مسبقة من المؤسسة.

واشترط القرار أن يكون مقر الأعمال الرئيسي للمستثمر في سورية وأن يكون مسجلاً في السجل التجاري، كما حدد القرار بألا يزيد عمر الطائرة عن ٢٠ سنة لطائرة نقل الركاب و٢٥ سنة لطائرة الشحن وذلك بدءاً من تاريخ الصنع، ولا يجوز أن يقل الوزن الأعظمي لأي طائرة عند الإقلاع عن ٥٧٠٠ كغ وأن لا يقل عدد مقاعدها عن ٢٠ مقعداً، أما طائرة التكسي الجوي فـ١٩ مقعداً.

وبموجب القرار لا يقل أسطول الطيران عن ٣ طائرات لشركات نقل الركاب، ولا يقل عن طائرتين لشركات الشحن ونقل البضائع، وثلاث طائرات لشركات نقل الركاب ونقل البضائع والشحن، ولا يقل عن طائرتين لشركة التاكسي الجوي.

واشترط القرار أن يدفع طالب الترخيص مبلغ ٥ ملايين ليرة للحصول على الموافقة الأولية وهذا المبلغ لا يعاد إليه ويتقدم بطلب رسمي وشهادة تسجيل تاجر أو شركة تجارية وسند ملكية للمقر الرئيس للشركة وأن يتقدم بخطة عمل للشركة لمدة ثلاث سنوات وكذلك دراسة للجدوى الاقتصادية.

ونوه القرار بأن الموافقة الأولية لا تعتبر إذناً لمباشرة التشغيل ما لم يقترن ذلك بالحصول على الترخيص، وحدد القرار مبلغ ١٠ ملايين ليرة تدفع مرة واحدة كبدل لدراسة وثائق الترخيص. وبعد الحصول المبدئي يتم تسديد ٥٠ مليون ليرة لإصدار شهادة المستثمر سنوياً، على أن يتم تجديدها سنوياً مقابل ٢٥ مليون ليرة.

كما اوجب القرار المستثمر بتقديم كفالة مصرفية سنوية بقيمة ٥٠ مليون ليرة تجدد سنوياً، مشترطاً وجود غطاء تأمين وفقاً لمعاهدة مونتريال لعام ١٩٩٩ لطائرات نقل الركاب والبضائع والشحن وكذلك غطاء تأميني للطرف الثالث الموجود على الأرض.

وأعطى القرار مؤسسة الطيران المدني الحق في تعليق الطيران أو إلغاء الترخيص في حالات محددة وفرض عقوبات على مخالفة شروط هذا الترخيص.

وزير النقل علي حمود بيّن لـ«الوطن» أن القرار يأتي ضمن الجهود التي تقوم بها الوزارة لتطوير النقل الجوي وتنظيم القرارات والتشريعات الناظمة لعمله في سورية استناداً إلى سلطة الطيران المدني السوري.

وأكد حمود أن القرار سيسهم في دفع العملية التنموية والاقتصادية وخلق استثمارات جديدة وفتح فرص عمل، إضافة إلى أنه سيعود بإيرادات كبيرة على خزينة الدولة وسيخلق أيضاً حالة جيدة من التنافس بين شركات الطيران الخاصة مما سينعكس إيجاباً على الجانب الخدمي للمواطن إضافة إلى التنافس في وضع الأسعار واتساع المحطات الخارجية وافتتاح خطوط نقل وتحقيق مردود اقتصادي وخدمي وتنموي وطني وكذلك المساهمة في تطوير عمل المطارات السورية ورفع مستوى الخدمات الأرضية والجوية وتنشيط الفعاليات والقطاعات الخدمية والاقتصادية والسياحية لبلدنا وبناء الأرضية المتكاملة لمرحلة ما بعد الانتصار والدور العالمي الذي ستضطلع به سورية في جميع المجالات.

ولفت الوزير إلى أن شركات الطيران كانت تعمل وفق تعليمات محددة ومتنوعة والآن بعد صدور هذا القرار أصبحت جميع شركات الطيران الخاصة ملزمة بتطبيق شروطه.

جامعة البعث تؤخر الامتحانات لما بعد عيد الفطر

إبراهيم لـ«الوطن»: صافرة البداية في ١٩ حزيران ووجهنا بالإسراع في إصدار البرامج

فادي بك الشريف

حدد مجلس جامعة البعث موعد الامتحانات الجامعية للفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧ في كليات ومعاهد الجامعة في ١٩ حزيران القادم ولغاية ١٩ تموز من العام الجاري للامتحانات النظرية، على أن تبدأ الامتحانات العملية في ٢٧ أيار القادم ولغاية ٧ حزيران من العام الجاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس جامعة البعث بسام إبراهيم أنه تم تأخير الامتحانات في جامعة البعث مدة أسبوع مراعاة لظروف الطلاب ولخلق أريحية ومرونة في توزيع البرامج في مختلف الكليات، على أن تبدأ الامتحانات بعد عيد الفطر وذلك بما ينعكس على ظروف جميع الطلاب، مؤكداً أن الامتحانات تبدأ في التقويم الجامعي في ١٢ حزيران، ولكن الجامعات السورية مفوضة بتحديد موعد الامتحانات بما ينسجم مع ظروفها، مؤكداً أن جميع الكليات النظرية والعملية والهندسية والكليات الطبية تبدأ امتحاناتها في التوقيت ذاته بموجب البرامج الامتحانية الموضوعة من مختلف الكليات.

وبيّن إبراهيم أن عدد الطلاب في الجامعة يقدر بـ٨٠ ألف طالب وطالبة في التعليم النظامي، إضافة إلى وجود ٤٠ ألف طالب في التعليم المفتوح ممن يتقدمون للامتحانات بعد امتحانات التعليم النظامي، مضيفا وجود ٦١٠ أعضاء هيئة تدريسية، و١٢٠٠ عضو هيئة فنية، إضافة إلى ٣٥٠٠ موظف من العاملين في الجامعة، ناهيك عن وجود عدد من طلاب الدراسات العليا ممن لديهم التزامات في عملية المراقبة الامتحانية على طلاب السنوات الدراسية الأربع.

كما لفت إبراهيم إلى بحث تأمين جميع المستلزمات لسير العملية الامتحانية وذلك خلال اجتماع مجلس الجامعة بحضور جميع عمداء الكليات مع تجهيز الجداول والإسراع بإصدار البرامج الامتحانية، وتأمين الأجواء المناسبة والهادئة ضمن القاعات ومراعاة ظروف الطلاب، وعدم الاحتكاك مع الطلاب، مع ترك الحرية لجميع الكليات في تقدير الإجراءات المناسبة والمسؤولة لتنعكس إيجاباً على الطلاب في مختلف كليات الجامعة لسير الامتحانات بالإطار السليم دون أي معوقات أمام الطلاب.

مضيفاً ضرورة الالتزام بموضوع المراقبات، وإصدار التعليمات والعقوبات الامتحانية وإعلانها لجميع الطلاب في لوحات الإعلانات ومختلف الأماكن، مضيفاً: إن عقوبة الغش باستخدام القصاصات الورقية تصل إلى دورتين، أما عقوبة الغش باستخدام البلوتوث فهي الفصل النهائي من الجامعة.

وأشار رئيس جامعة البعث إلى وجود لجنة في كل كلية برئاسة نائب العميد للشؤون الإدارية ورئيس شعبة الامتحانات ورئيس الهيئة الإدارية في الكلية تعد مسودة البرنامج يعلن للطلاب، وتقدم الاعتراضات خلال فترة زمنية، وينظر بهذه الاعتراضات ليصار إلى إصدار البرامج النهائية.

هذا وشدد رئيس جامعة البعث على ضرورة الإعداد الجيد للامتحانات، موجها بإعداد جداول المراقبة وضرورة تحقيق الموضوعية والشمولية في الأسئلة الامتحانية وأن تتناسب مع مدة الامتحان.

وطلب إبراهيم من عمداء الكليات التحلي بروح العمل الجماعي ضمن فريق عمل واحد في جامعة البعث، مؤكداً ضرورة القيام بجولات ميدانية في الكلية وبخاصة في الفترات الامتحانية لضمان نجاح سير العملية الامتحانية بشكل هادئ ومريح للطلبة.

وفي السياق فوضت وزارة التعليم العالي الجامعات بتحديد جداول ومواعيد انطلاق الامتحانات حسب وضع كل منها، إضافة إلى متابعة واتخاذ جميع الإجراءات لسير الامتحانات بالشكل السليم، وتجهيز جميع المستلزمات وتوفير وتهيئة الأجواء المناسبة للطلاب من دون حدوث أي عقبات تواجه الطلبة.

كما أن الجامعات توجه كل فصل دراسي عمادات الكليات بالإسراع في عملية إصدار البرامج الامتحانية، وبحث الموضوع وجميع التجهيزات خلال اجتماعات مجالس الجامعات للتحضير لانطلاق الامتحانات من تأمين قاعات والكادر المختص المشرف على الامتحانات والاعتماد على طلاب الدراسات العليا في جامعة دمشق.

دراسات اللاذقية تحصل على ٤٤٥ مليوناً وتدرس ٣٠ مشروعاً جديداً

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير فرع شركة الدراسات والاستشارات الفنية في اللاذقية سراج جديد في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن قيمة إيرادات الشركة الفرع خلال عام ٢٠١٧ بلغت ٤٤٥ مليون ليرة.

وعلى هامش اجتماع تتبع تنمية المناطق الحرفية والصناعية في المحافظة، لفت جديد إلى أن نسبة تنفيذ المشاريع في الفرع خلال العام الماضي وصلت إلى ٣٥٠ بالمئة، مشيراً إلى أن نسبة الريعية بلغت ١٤٠ بالمئة كأعلى رقم مسجل بتاريخ فرع المنطقة الساحلية.

وبيّن جديد أن الفرع يعمل حالياً على أكثر من ٣٠ مشروعاً منها نحو ٤ مشاريع سيتم الانتهاء من تنفيذها خلال العام الحالي، لافتاً إلى أن أي تأخير قد يحصل يعود للإجراءات الروتينية التي تتم معالجتها بالاجتماعات التتبعية وفق توجيهات المحافظ، منوهاً بأن جميع المشاريع تسر وفق الجدول الزمني المحدد لها.

من جهته بين مدير التخطيط في اللاذقية أحمد حسن لـ«الوطن» بصفته المكلف متابعة كل المشاريع في المناطق الصناعية والحرفية للإشراف عليها إن المديرية تعمل على ضبط إيقاع المشاريع ضمن المدد الزمنية المحددة لها.

وبيّن حسن أن العمل مستمر لتنفيذ للمشاريع قبل مواعيدها قدر الإمكان وذلك وفق الشراكة وبذل الجهود والطاقات لإنجازها، مشيراً إلى أهميتها للمجتمع والاقتصاد الوطني.

وأوضح مدير التخطيط، أن أهمية المشاريع تعود لكونها تعد كنقاط جذب تنموي واستثماري ومنها المنطقة الصناعية في ديروتان بكلفة تقديرية حوالى ١,٥ مليار ليرة، والمنطقة الصناعية في كركيت بفدري وكلفتها التقديرية نحو ٢,٥ مليار، والمناطق الحرفية في كل القرداحة والحفة، لافتاً إلى أنها نقاط جذب استثماري ترفع من مستوى النشاط الاقتصادي والمجتمعي في نفس الوقت من خلال خلق فرص عمل جديدة وعمالة نوعية متميزة إضافة للإيرادات التي ستعود من خلالها إلى المنطقة الموجود فيها كل مشروع على حدة.

وبيّن حسن أن المشاريع تتضمن مقاسم للحرفيين والصناعيين ليتمركزوا بالمنطقة مع ربط طرقي بين الطرقات المؤدية إليها لتفعيل الحركة وسهولة التنقل بينها، مشيراً إلى أنها ستصبح مركزاً تنموياً صناعياً حقيقياً، يضم كل أصحاب المهن والحرف في تجمع واحد.

من جانبه أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن» أن المشاريع تسير وفق الجدول الزمني المحدد لها، مضيفاً إن بعض هذه المشاريع سيتم تسليمها قبل المواعيد المحددة لها.

وشدد المحافظ خلال الاجتماع على ضرورة خلق آلية جديدة لتجديد العمل بشكل دائم، رافضاً وجود أي تقصير بأي مشروع.

بعد ٨ سنوات من التأخير هل تنجز الحديقة العامة وسط طرطوس هذا العام؟

طرطوس: الوطن

ينتظر سكان مدينة طرطوس بشكل عام وسكان الأحياء المحيطة بموقع ثكنة الشيخ صالح العلي بشكل خاص بفارغ الصبر تنفيذ التوجيهات بنقل الجهة التي تشغلها حالياً من هذا المكان إلى المبنى الجديد لها قرب الكراجات الجديدة ومن ثم تحويل الموقع إلى حديقة عامة وفق المخطط التنظيمي وخاصة أن جميع الأحياء هناك لا يوجد أي حديقة فيها منذ عدة عقود.

تعود المطالبة بنقل تلك الجهة وإقامة الحديقة مكانها إلى نحو ثلاثين عاماً من دون جدوى بسبب عدم تخصيص قطعة أرض لها من أجل إقامة بناء جديد عليها وبقي الأمر على هذه الحال حتى ٢٠١٠ حيث تم تخصيص الأرض اللازمة وتم التعاقد على إقامة بناء عليها وتمت المباشرة وتسليم موقع العمل في ٢٠١٠/١١/٢٢ إذ كان من المفترض الانتهاء منه في ٢٠١٢/١٠/٢٢، وبلغت قيمة العقد /٥١/ مليوناً و/٦٦٦/ ألف ليرة سورية.. ولاحقاً تم تسويغ مدة التأخير بموجب محضر مصدق بلغ إجمالي قيمة الأعمال المنفذة والمصروفة /٢٠٠/ مليون ليرة مع زيادات الأسعار وبلغت نسبة التنفيذ نحو /٧٥٪/. كما تم تنظيم ملحق عقد رقم /١/ لعام ٢٠١٦ بقيمة /٩٩/ مليوناً و/٥٧٣/ألفاً.. وكانت «الوطن» قد كتبت سابقاً عن هذا المشروع المتعثر الذي يبدو أن مشاكله قد تم حلها وستكون هناك حديقة عامة في الموقع القديم كما هو مخطط.. لكن التأخير قد يسجّل أرقاماً جديدة إذا تأخر ورود محضر التوازن الثاني الذي وافق عليه رئيس الحكومة حيث إنه مازال في وزارة الأشغال العامة ولم يصل إلى المحافظة بعد.

وأكد رئيس دائرة الأشغال في مجلس مدينة طرطوس سلام هاشم تخصيص مبلغ /٣١١/ مليوناً من الموازنة المستقلة لمجلس المحافظة لاستكمال وإنهاء أعمال مشروع المبنى «الجديد» خلال عام ٢٠١٨ وفق محضر التوازن السعري للمشروع.

مبيناً أنه تم إرسال فاكس بهذا الموضوع لمؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية يتضمن ذلك طلب الإسراع في تنفيذ الأعمال وتكثيف الورش ورفع وتيرة العمل من أجل إنهاء المشروع بالسرعة الكلية ووضعه في الاستثمار مع العلم أنه ستتم دراسة مسوغات التأخير حين تصديق محضر التوازن السعري.

وأوضح هاشم أن هناك حاجة ملحة لتنفيذ المشروع بالسرعة القصوى نظراً لحاجة المدينة لنقل الجهة العامة من الموقع الحالي الذي يتوسط المدينة وتنفيذ المخطط التنظيمي في موقعه كحديقة عامة تخدم سكان الحي والأحياء المجاورة إضافة إلى إمكانية استثماره بالشكل الأفضل ما يحقق المصلحة العامة.. وأنه تم تشكيل لجنة للبحث في طرق استثماره بالشكل الأمثل.

الصحة توفر دواء التصلب اللويحي بعد انقطاع

عبد المنعم مسعود

كشف معاون وزير الصحة حبيب عبود عن توفير وزارة الصحة دواء التصلب اللويحي بعد انقطاع، مبيناً أن سبب الانقطاع في الفترة الماضية يعود لاستكمال إجراءات التعاقد في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

وقال عبود في تصريح لـ«الوطن» إن إجمالي عدد المرضى للتصلب اللويحي في سورية يصل إلى ١٩٦٨ مريضاً، مشيراً إلى أن عملية توزيع الدواء تتم مجاناً على المرضى في مديريات الصحة الموجودة فيها اللجان الطبية المختصة، والموزعة في مشفى ابن النفيس بدمشق وفي حلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وذلك وفقاً لأعداد المرضى المسجلين والمعالجين دوائياً إضافة إلى الحاجة الربعية المرسلة من كل مديرية صحة.

وبين عبود أنه أسباب المرضى لا تزال مجهولة لافتاً إلى أن الوزارة توفر خمسة أنواع من الأدوية تعتبر جميعها خطاً علاجياً أول وتنحصر الاختلافات بينها بشكل أساسي بالتركيب الكيميائي للدواء وبتشكيل الأضرار في الجسم وأكد عبود أن كل الأدوية حالياً متوافرة ولا انقطاع في أي نوع منها.

كلام رسمي جداً

١٩٧٨ طلباً لذوي الشهداء في عامين

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» المحترم

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم الموقرة بعددها رقم ٢٨٣١ تاريخ ٢٠١٨/٢/٧ بعنوان «طلبات ذوي الشهداء في السلمية توظيف ومازوت وسلات غذائية».

نبين أن عدد الطلبات في عام ٢٠١٧- ٢٠١٨ بلغ ١٩٧٨ طلباً وهي كالتالي:

نوع الطلب: عقود تعيين مؤقتة- مازوت تدفئة- رخصة كشك- سلل غذائية- مساعدات صحية- تعويض مالي «راتب- مساعدة»- تسجيل شهيد- رخصة غاز- رخصة خبز- إنهاء خدمة علم «شقيق- ابن» شهيد- تسمية مدرسة باسم شهيد- رخصة كازية- نقل وظيفي- تكليف وظيفي- تركيب عداد كهرباء- استعلام عن مفقود عسكري- منح قرض تنموي- تعويض عن أضرار- تركيب عداد مياه- طلبات العمليات الجراحية- تسجيل في رابطة المحاربين القدامى- تعيين مرافق صحي لمصاب حرب.

كما نبين أن الأمانة العامة للمحافظة قامت بتأمين كل المستلزمات اللازمة لعمل هذه المكاتب من أساس مكتبي كامل مع كل التجهيزات اللازمة (كمبيوترات- سكنر- آلات تصوير- طابعات- فاكس- هاتف أرضي) من أجل أرشفة جميع طلبات الإخوة ذوي الشهداء.

إضافة إلى الكوادر المؤهلة لذلك (جامعية- معاهد- ثانوية).

حيث إن مزايا المكتب تتلخص بالأمور التالية:

١- تسجيل الشهداء المدنيين والتي تتم بالتنسيق مع فرع حزب البعث العربي الاشتراكي وموافقة اللجنة الأمنية والعسكرية في المحافظة ثم تتم إحالة الأوراق إلى القيادة القطرية في دمشق.

٢- طلبات التوظيف التي تتم معالجتها بموجب عقود موسمية لمدة ثلاثة أشهر في الدوائر الحكومية في المحافظة إضافة إلى طلبات (نقل أو ندب أو تكليف) ذوي الشهداء في الدوائر القريبة لأماكن سكنهم.

٣- طلبات المساعدات (غذائية- إغاثية- صحية) التي تتم الإجابة عنها كاملة بالتنسيق مع فرع حزب البعث العربي الاشتراكي وفرع الهلال الأحمر العربي السوري والجمعيات الخيرية العاملة في المحافظة.

٤- طلبات التدفئة: حيث تم توزيع ١٠٠ لتر لكل أسرة شهيد أو مصاب حرب من خلال اللجان الفرعية في المناطق.

٥- وكذلك طلبات رخص (الأكشاك- الغاز- معتمد خبز-...) التي تتم إحالتها إلى الوحدات الإدارية ومديرية التجارة الداخلية وفرع محروقات حماة وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

٦- إضافة إلى الطلبات الخاصة بإجراء العمليات الجراحية التي تتم في المشافي الوطنية في المحافظة.

محافظة حماة

م. النافذة الواحدة

تزايد الولادات القيصرية في محافظة درعا

درعا- الوطن

يزداد الإقبال على الولادات القيصرية في درعا بدلاً من الولادات الطبيعية، وتؤشر إحصاءات الهيئة العامة للمشفى الوطني في درعا للفترة الممتدة من بداية العام الجاري وحتى تاريخه إلى أن الولادات القيصرية بلغت ٨٤ ولادة وهي بذلك ضعف الولادات الطبيعية التي لم يتجاوز عددها ٤٢ ولادة.

وبيّنت رئيسة قسم التوليد في المشفى هدى سلوم لـ«الوطن» أنها بناءً على رغبة وطلب النساء الحوامل القادمات للمشفى، والسبب يعود في جزء منه لتلافي موعد الولادة الطبيعية الذي غالباً ما يصادف في ساعات الليل المتأخر وهي فترة حرجة قد لا تسمح الظروف الراهنة أو تساعد بالحركة أثناءها وخاصة للقادمات من الريف الساخن، والبعض من النساء يردن القيصرية لتلافي آلام المخاض وحتى للحفاظ على جمالية أجسامهن.

المدير العام للهيئة العامة لمشفى درعا الوطني بسام الحريري بيّن لـ«الوطن» أنه تم مؤخراً إعادة تأهيل قسم الولادة في المشفى بجميع مكوناته من غرف مخاض وعمليات وإقامة، حتى أصبح بجودة، من حيث التجهيزات والخدمات، تفوق مثيلاتها في أي مكان آخر، لافتاً إلى أن القسم يعمل على مدار الساعة ويتوافر فيه كادر متكامل مكون من ٤ اختصاصيين نسائية وتوليد و٤ مقيمين بالاختصاص نفسه و٢٢ قابلة، وكشف أن تأهيل القسم جاء بعد خروج دار التوليد في درعا من الخدمة منذ بداية الأحداث التي تمر بها البلاد، وتم إضافة للولادات الطبيعية والقيصرية المذكورة آنفاً تنفيذ ٤٨ عملية نسائية مختلفة من استئصال رحم وكيسة مبيض وغيرها خلال العام الجاري.

ولجهة الأجور بيّن الحريري لـ«الوطن» أن الهيئة تتقاضى رسوماً لقاء بعض الخدمات ومنها العمليات القيصرية واستئصال الرحم العادية، بينما تعفى من تلك الرسوم حالات القيصريات الإسعافية أو حالات النزف الصاعق إضافة إلى حالات ذوي الشهداء والمهجرين والفقراء.